

إن أسعار الغاز الطبيعي تخضع لبنود المحافظة على سرية المعلومات والتي تحتم على شركة الكهرباء الوطنية عدم الإفصاح عنها لأي طرف دون أخذ الموافقة الخطية المسبقة من شركة نوبل، ومن ثم توقيع الطرف الذي سيتم الإفصاح له عن المعلومات على اتفاقية الحفاظ على سرية المعلومات، علماً بأن جميع اتفاقيات شراء الغاز الطبيعي المشابهة تخضع لمثل هذه البنود بما فيها الاتفاقية الموقعة مع الجانب المصري.

أما فيما يخص ثبات الأسعار، فإن سعر الغاز الطبيعي الوارد في الاتفاقية يتم تحديده من خلال معادلة مرتبطة بمؤشر خام برنت، مع وجود سقف أعلى وحد أدنى للسعر، وآلية التسعير المتفق عليها سيتم تطبيقها على مدار عمر الاتفاقية وبدون وجود أي مرحلة للمراجعة، وبناءً على هذه المعادلة فقد تم تحديد سعر خام برنت الذي يتعادل فيه سعر الغاز الطبيعي المسال مع الغاز الطبيعي من شركة نوبل و البالغ (47) دولار للبرميل، وفي حال ازدياد سعر خام برنت عن هذا المستوى تبدأ شركة الكهرباء الوطنية بتحقيق وفر يزداد تدريجياً كلما أزداد سعر خام برنت، كما تجدر الإشارة إلى أن معادلة التسعير الواردة في الاتفاقية مع شركة نوبل لها سقف سعر يوفر الحماية لشركة الكهرباء الوطنية من أي ارتفاع مستقبلي في اسعار النفط في حين لا تتوفر هذه الميزة في اتفاقيات الغاز المسال.

علماً بأن المسؤول امام شركة الكهرباء الوطنية بتأمين الكميات هي شركة نوبل، فعلى سبيل المثال هناك اتفاق حالياً بين شركة الكهرباء الوطنية وشركة شل تقوم شركة شل بموجبه بتأمين الكميات من دول عديدة.